نظرية العامل في الفكر النحوي

(دراسة نحوية تحليلية)

☜ إعـــداد

د. نادية محمد عبد الغني سليمان عوض

مقدمة:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، إمامنا وحبيبنا محمد عليه أفضل الصلوات والتسليم، اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا، وأنت تجعل الصعب إن شئت سهلا، ﴿ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي * وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي ﴾ [طه: ٢٥ – ٢٨]، وبعد:

فقد جاء النحوُ، كما نعلم جميعًا، لضبط الكلام العربي، وحمايته من الزلل والخطأ واللحن، خاصة بعد دخول الأعاجم وغير العرب الإسلامَ؛ فحاول النحاةُ وضع قواعدَ وأسس صارمة له، وذلك انطلاقًا من القرآن الكريم، واستنادًا إلى ألسنة العرب الفحول، خاصة الأعراب منهم، وقد جعلوا هذه القواعد مقياسًا ومعيارًا للحُكم على سلامة التراكيب العربية.

وآمَن العربُ أيضا في هذا الصدد وفي جميع مجالات حياتهم، بأن لكل حادثٍ محدِثًا، ولكل سببٍ مسبِّبًا؛ فهم لم يأخذوا الأحكام النحوية كمسلَّمات، بل طرحوا العديد من الأسئلة؛ فما الذي يجعل الفاعل مرفوعًا، والمفاعيل منصوبة؟ ولماذا لا يمكننا مثلا جزم الحال ورفع المفعول؟ لتتشكل هذه الأسئلة، في الأخير، ويظهر لنا ما يسمى في النحو العربي: بالعامل.

فتصدّرت بذلك نظرية العامل أعرق الموضوعات وأكثرها إثارة للجدل والمناظرة في النحو العربي، وقد جاء بحثنا هذا في مدخل

وثلاثة مباحث رئيسة، المدخل يعرف بالعامل لغة واصطلاحا، والمباحث الثلاثة كالتالي:

- **المبحث الأول:** نشأة نظرية العامل وجذورها في الفكر النحوي.
- **المبحث الثاني:** أنواع العوامل النحوية.
- **المبحث الثالث:** موقف النحاة من نظرية العامل.

وبعد.. فإنني آمل أن أكون بهذا العمل قد وفقت فيما قصدت إليه أو في بعضه، وقدمت شيئا مفيدا لمكتبة الدراسات النحوية، وهذا غاية أملي ومبلغ سؤلي، وإن تكن الأخرى فحسبي أنني اجتهدت، وأخلصت النية، وبذلت الوسع، والله أسأل أن يعلمنا ما ينفعنا وينفعنا بما علمنا؛ إنه نعم المولى ونعم النصير، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مدخل:

متى انتظمتِ الكلماتُ في الجملة، فمنها ما يُؤثر في غيره ومنها ما يتأثر بغيره، فما كان يؤثر في غيره فيرفعُه أو ينصِبُهُ أو يجزمهُ أو يجُرُّهُ، كالفعل يرفعُ الفاعلَ وينصِبُ المفعولَ بهِ، وكالمبتدأ يرفعُ الخبر، وكأدوات الجزم تجزمُ الفعلَ المضارع، وكحروف الجرِّ تخفضُ ما يَليها من الأسماء، فهذا هو المُؤَثِّرُ أو العاملُ عند النحاة.

وما كان يتأثر بغيره؛ فيُرفَع به أو يُنْصَبُ به أو يُجرُّ به أو يُجْزَمُ به، كالفاعل والمفعول والمضاف إليه والاسم المسبوق بحرف جرّ والفعلِ المضارعِ وغيرِها. فهذا هو المتأثرُ أو المعمولُ عندهم. ومنها ما لا يُؤَثِّرُ في

غيره ولا يَتأثرُ بغيره، كبعض الحروف، نحو: "هل وبل وقد وسوف وهلاَّ"، وغيرِها من حروف المعاني فتلك خارجة عن نظرية العامل النحوي.

والنتيجةُ الحاصلةُ من فعل المؤثر وانفعالِ المتأثر هي الأثرُ، كعلامات الإعراب الدالَّةِ على الرفعِ أو النصب أو الجر أو الجزم، فهي نتيجةٌ لتأثيرِ العوامل الداخلةِ على الكلمات ولتأثُّرِ الكلمات بهذه العوامل.

فما يُحدِثُ تَغيُّراً في غيرِه فهو العاملُ، وما يَتغيَّرُ آخرُهُ بالعاملِ فهو المعمولُ، وما لا يُؤثر ولا يَتأثرُ فهو العاطلُ أي ما ليسَ بمعمولٍ ولا عامل، والأثرُ الحاصلُ من رفع أو نصبٍ أو جزمٍ أو خفض يُسمّى "العملَ" أي الإعرابَ.

ونركز القول مما سبق بأن كان العامل فيما يُحدِثُ الرفعَ أو النصب أو الجزمَ أو الخفضَ فيما يَليهِ، والعواملُ هي الفعلُ وشِبهُه والأدواتُ التي تنصبُ المُضارع أو تجزمُهُ والأحرفُ التي تنصبُ المبتدأ وترفعُ الخبرَ والأحرفُ التي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر وحروف الجرِّ والمُضافُ والمبتدأ.

وهي قسمان: لفظيّةٌ، ومعنويَّةٌ، فالعاملُ اللفظيُّ هوَ المؤثرُ الملفوظُ كالذي ذكرناه، والعاملُ المعنوي هو تَجرُّدُ المبتدأ من عامل لفظي كان سبب رفعه، وتجرّدُ المضارع من عوامل النصب والجزم كان سببَ رفعه أيضاً.

فالتجرّد هو عدم ذكر العامل، وهو سبب معنوي في رفعه ما تجرَّد من عامل لفظي كالمبتدأ والمضارع الذي لم يسبقه ناصب أو جازم.

وكان المعمولُ هو ما يَتغيَّرُ آخرُهُ برفعٍ أو نصبٍ أو جزمٍ أو خفضٍ بتأثير العامل فيه، والمعمولاتُ هي الأسماءُ والفعلُ المضارعُ، والمعمولُ على ضربين: معمولٍ بالأصالة، ومعمولٍ بالتَّبعيّة؛ فالمعمولُ بالأصالةِ هو ما يُؤثرُ فيه العاملُ مباشرةً كالفاعل ونائبهِ والمبتدأ وخبرهِ واسم الفعل الناقص وخبره واسمِ إنَّ وأخواتها وأخبارها والمفاعيلِ والحال والتمييز والمستثنى والمضافِ إليهِ والفعلِ المضارع.

ويجيء المبتدأ عاملاً لرفعهِ الخبرَ، ويكونُ معمولاً لتجرُّدهِ من العوامل اللفظيةِ للابتداء فهو الذي يرفعُه، والمضافُ يكون عاملاً لجرِّهِ المضافَ إليه ويكونُ معمولاً لأنه يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً حسبَ العواملِ الداخلةِ عليه. والمضارعُ وشِبهُهُ (ما عدا اسمَ الفعلِ) عاملانِ فيما يَليهما، معمولانِ لما يَسبقُهما من العوامل.

وجاء المعمولُ بالتّبعيّة فيما يُؤثرُ فيه العاملُ بواسطة متبوعه كالنَّعت والعَطفِ والتوكيدِ والبدل فإنها تُرفعُ أَو تُنصَبُ أو تُجرُّ أو تُجزَمُ؛ لأنها تابعةٌ لمرفوع أو منصوب أو مجرور أو مجزوم، والعاملُ فيها هو العاملُ في متبوعها الذي يَتقدّمها. وكان العملُ (ويُسمّى الإعرابَ أيضاً) هو الأثرُ الحاصلُ بتأثير العامل من رفعٍ أو نصبٍ أو خفض أو جزم[1]

نستخلص من ذلك أن العامل جاء في اللغة اسم فاعل من عمِل، وعمل عملا: فعل فعلا، وقد عمل في الشيء: أحدث فيه أثرا. وعند النحاة أن العامل هو: الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب.أو هو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص. والعامل: ما يتقوم به المعنى المقتضي.

وقال الرماني: هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى.(٢)

وهو: ما يؤثر في اللفظ، فيجعله منصوبا، أو مرفوعا، أو مجرورا، أو مجزوما.

وقد عرفه الجرجاني بأنه "ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا"، وهذا باعتبار العلاقة بين العامل واللفظ.(٣)

وعرفه الرضي الأستراباذي بقوله: "ما به يتقوم المعنى المقتضي"(٤)، وهذا باعتبار العلاقة بين العامل والمعنى. ويفسر الرضي معنى "التقوم" بقوله: "العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للإعراب، وذلك المعنى كون الاسم عمدة أو فضلة أو مضافا إليه العمدة والفضلة" فالعامل "مقوِّم" والمعاني المقتضبة هي الوظائف النحوية، من مبتدأ وخبر وفاعلية ومفعولية...، المتحققة بالعلاقة بين العامل والمعمول.

فنجد أن النحوَ العربي، بشكل عام، يتصل بنظرية العامل، ويؤكد ذلك الدكتور إبراهيم مصطفى بقوله: "أكبَّ النُّحاة على درس الإعراب وقواعده ألفَ عام، لا يعدِلون به شيئًا، ولا يرَوْن من خصائص العربية ما ينبغي أن يَشغلهم دونه.. إن أساس كل بحثهم فيه أن الإعراب أثرٌ يَجلبه العامل؛ فكلُّ حركة من حركاته، وكل علامة من علامته، إنما تجيء تبعًا لعامل في الجملة.. ويُطيلون في شرح العامل وشرطِه ووجه عمله، حتى تكاد تكون نظريةُ العامل عندهم هي النحوَ كله، أليس النَّحو هو الإعراب، والإعراب أثر

العامل؟! فلم يبقَ إذًا للنحو إلا أن يتتبع هذه العوامل، يَستقرئها، ويُبين مواضع عملها، وشرط هذا العمل؛ فذلك كل النحو".(٥)

فيُعَدُّ مصطلح العامل من المصطلحات الرئيسة والجوهرية في الفكر النحوي العربي، بل عموده الفقري وقانونه العام، ودستوره الشامل؛ ذلك أن أكثر علل النحاة وقواعدهم مصوغة وفق فكرة العامل، فجل القواعد في الرفع والنصب والخفض جاءت وفق تلك الفكرة، فالفاعل مرفوع، والمفعول به منصوب، واسم المجرور مجرور.

فربط لذلك النحويون نظرية العامل بظاهرة الإعراب ربطاً مباشراً، وأقاموا الفكر النحوي في درس العربية على وجود الحركة الإعرابية، فهي في نظرهم لا تعدو أن تكون رصداً للعلاقات المعنوية واللفظية في التركيب، وما ينجم عن هذه العلاقات من ظواهر صوتية على أواخر الكلمات المعربة، وهي السبيل إلى الإبانة عن المعاني بالألفاظ،(٦) والألفاظ عند الجرجاني مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وإنّ الأغراض كامنة فيها حتى يكون هو المستخرج منها.(٧)

وقد دفعهم ذلك إلى البحث عن طريقة لتفسير وجود العلامة الإعرابية في كل موضع بكيفية معينة (ضمة، فتحة، كسرة، سكون) وضبط أسبابه فاهتدوا إلى القول بالعَمَلِ،(٨) عمل العناصر اللغوية، بعضها في بعض، لا على وجه الحقيقة، بل على وجه العلاقات الثابتة بينها في تلازمها.(٩)

فتعني فكرة العامل أن أثراً ما يحدث في كلمة على نحو مطرد في وجود كلمة أخرى، حيث لاحظ النحاة أن بعض مفردات اللغة يرتبط ببعضها ارتباطاً

وثيقاً بحيث نتوقع بعضها حين يرد بعضها الآخر، وبحيث لا تكتمل دلالة بعضها إلا بمجيء ما يرتبط به، وقد أطلقوا على هذا التعلق مصطلح العامل، وفهموا العلاقة بين المترابطين في الجملة على أنها علاقة تأثر وتأثير، وأن الكلمة المرتبطة بغيرها تقع تحت تأثيرها وتعد معمولاتها.(١٠)

ويمكننا تقريب هذا المصطلح أكثرَ بإيرادنا لمثال الدكتور عباس حسن، إذ يقول فيه: "أكرم محمودٌ الضيفَ، فينسب إلى محمود أنه فعل الكرم، فهو فاعل الكرم، فبدلا من أن نقول: ينسب إلى محمود أنه فعل شيئًا هو الكرم، أو: ينسب إلى محمود أنه فاعل الكرم، حذَفْنا هذه الكلماتِ الكثيرة، واستغنينا عنها برمز صغير يدل عليها، وهو "الضمة"، التي في آخر كلمة "محمود".(١١)

ونقرّ بأن أولَ نص وصلنا يتحدَّث عن علامات الإعراب، والتغيير الذي يحدث فيها بسبب العوامل الداخلية هو قول سيبويه في (باب مجاري أواخر الكلم من العربية): "وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجر والرفع والجزم، والفتح والضم والكسر والوقف، وهذه المجاري الثمانية يجمعها في اللفظ أربعةُ أضرُب: فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد، والجر والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم والجزم والوقف، وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ؛ لأفرّقَ بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل -وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه- وبين ما يُبنى الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرف حرف إعراب".(١٢)

فنجد أن العامل في اصطلاح النحاة هو ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً أو ساكناً،(١٣) وهو عند الرماني: موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى،(١٤) أما الرضي فيرى بأنه ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب،(١٥) أو هو ما أوجب كون آخر الكلمة العربية على وجه مخصوص، والعامل عند الدكتور كمال جبري بأنه ما يدخل على الكلمة العربية فيُحدث تأثيراً في آخر الكلمة: رفعاً أو نصباً أو جرّاً أو جزماً.(١٦)

وقد أكد الأنباري هذا الفهم بتشبيهات واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار حين صرح بأن العوامل في صناعة النحو: ليست مؤثرات حسية كالإحراق للنار والإغراق للماء والقطع للسيف، وإنما هي أمارات ودلالات، والأمارة والدلالة تكون بعدم شيء كما تكون بشيء.(١٧)

وقد قرر هذا الفهم نفسه ابن جني في كتابه الخصائص حين قال: "ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيد جعفرًا، فإنّ "ضرب" لم تعمل في الحقيقة شيئاً، وهل تحصل من قولك ضرب إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة فعل، فهذا هو الصوت، والصوت مما لا يجوز أن يكون منسوباً إليه الفعل. وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي ليُروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن لفظ يصحبه، كمررت بزيدٍ، وليت عمراً قائم، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل لوقوعه مع الاسم، هذا ظاهر الأمر، وعليه صفحة القول، فأما في الحقيقة ومحصول الحديث، فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه، لا بشيء

غيره، وإنما قالوا لفظي ومعنوي لمّا ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ.(١٨)

ويصف الرضي فكرة العمل والعامل في شرح الكافية بقوله: "نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت المعاني بالاسم، فسمي عاملاً، لكونه كالسبب للعلامة، كما أنه السبب للمعنى المعلم، فقيل: العامل في الفاعل هو الفعل؛ لأنه به صار أحد جزئي الكلام".

ويخلص محمد الخطيب من قول الرضي إلى حقيقة علمية مفادها أن العمل مفهوم علائقي بمعنى: أنه علاقة بين لفظ ولفظ، فالألفاظ عامل بعضها في بعض، فهي عامل ومعمول. أو علاقة معنى بلفظ، أي أن المعاني والألفاظ يعمل أحدها في الثاني.(١٩)

المبحث الأول: نشأة نظرية العامل وجذورها في الفكر النحوي.

سنتاول هنا نشأة العامل وجذورها في العامل في الفكر النحوي فيمكننا الاقتصار على قول الزبيدي في طبقاته: "فكان أولَ مَن أصّل لذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسودِ ظالم بن عمرو الدؤلي، ونصر بن عاصم، وعبد الرحمن بن هرمز؛ فوضعوا للنحو أبوابًا، وأصّلوا له أصولا؛ فذكروا عوامل الرفع والنصب، والخفض والجزم، ووصفوا باب الفاعل والمفعول، والتعجُّب والمضاف".

فتعود بهذا فكرة نشأة العامل إلى نشأة النحو نفسه، وأخذ بها جميع النحاة بلا استثناء، واتفق عليها البصريون والكوفيون على السّواء، وأثر هذه الفكرة

واضحة في أقدم مؤلف نحوي في تاريخ اللغة العربية، وأعني بذلك الكتاب لسيبويه بما تتضمنه من آرائه الخاصة وأقوال شيخه الخليل بن أحمد.

وتحولت بتقدم الزمن هذه الفكرة إلى نظرية ذات أسس وأركان منطقية، تقوم على مبادئ وأسس أخذت توجه النحو العربي وجهة مخصوصة، وتتحكم في قواعده ومسائله تحكماً متعسفاً أحياناً، حتى غدت محور جدلٍ بين النحاة، ويمكن القول بأن فكرة العامل استوت على سوقها بكتاب الجرجاني "العوامل المائة" وهي خلاصة لكل العوامل التي استخلصها النحاة قبله، وهي بذلك تمثل خلاصة التفسير والتنظير لما سبقه.

ونحتمل أن فكرة العامل من أهم أسس الاختلاف بين النحاة وانقسامهم إلى بصريين وكوفيين، فاختلاف وجهات النظر في بعض المسائل النحوية والصرفية بين القبول والرفض والترجيح يعود لاختلاف توجيهها وتعليلها وتأويلها وفق أسس نظرية العامل، فالعامل إذن يؤثر ويوجه ويمنع، يقول السيوطي: العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعمول.(٢٠)

وتعددت لدى النحويين المصطلحات التي تعبر عن هذه العلائق كون هذا العلم علماً ناشئاً كأي علم في طور طفولته، فنرى عند النحاة مصطلحات العمل والعامل والمعمول والتعلق والصلة والوصل والموصول والاتصال ووقوع الكلمة على غيرها، وسقوطها عليها، ومصاحبتها إياها، واحتياجها لها.(٢١)

ويظهر أثر العامل تقريبا في كل باب من أبواب النحو العربي وتتعدد المذاهب في جعل العامل مرة لفظياً ومرة معنوياً بوصف من الأوصاف السابقة.

وتعود كما سبق القول إلى فكرة التعلق والارتباط أي ارتباط الكلم ببعضه، فهذا عبد القاهر يقول في مستهل كتابه العظيم دلائل الإعجاز متحدثاً عن معنى النظم بأنه تعليق الكلم بعضها ببعض، وجعل بعضها بسبب بعض، والكلام ثلاث، اسم وفعل وحرف، وللتعليق فيما بينها طرق معلومة، وهو لا يعدو ثلاثة أقسام، تعلق اسم باسم، وتعلق اسم بفعل، وتعلق حرف بهما، وعنده أن الاسم يتعلق بالاسم بأن يكون خبراً عنه أو حالاً منه أو تابعاً له، صفة أو تأكيداً أو عطف بيان، أو بدلاً أو عطفاً بحرف.

أو بأن يكون الأول مضافاً إلى الثاني، أو بأن يكون الأول يعمل في الثاني عمل الفعل، وأما تعلق الاسم بالفعل فأن يكون فاعلاً له، أو مفعولاً أو أن يكون مصدراً قد انتصب به، كقولك: ضربت زيداً ضرباً ويقال له المفعول المطلق أو مفعولاً به أو ظرفاً مفعولاً فيه، زماناً أو مكاناً، أو مفعولاً معه، أو مفعولاً له، أو بأن يكون منزّلاً من الفعل بمنزلة المفعول، وذلك في خبر كان وأخواتها والحال والتمييز المنتصب عند تمام الكلام، مثل طاب زيدٌ نفساً، ومثله الاسم المنتصب على الاستثناء.

وأما تعلق الحرف بهما فعلى ثلاثة أضرب: أحدها أن يتوسط بين الفعل والاسم ويكون ذلك من حروف الجر التي من انها أن تعدّي الأفعال إلى ما لا تتعدى إليه بأنفسها من الأسماء، مثل أن تقول: مررت فلا يصل إلى نحو زيد

وعمرو، فإذا قلت مررت بزيد وعلى زيد وجدته قد وصل بالباء أو على، وكذلك سبيل الواو الكائنة بمعنى مع بمنزلة حرف الجر في التوسط بين الفعل والاسم وإيصاله إليه، إلا أن الفرق أنها لا تعمل بنفسها شيئاً.

ولكنها تعين الفعل عمل النصب وكذلك حكم إلا في الاستثناء، والضرب الثاني من تعلق الحرف بما يتعلق به العطف، وهو أن يدخل الثاني في عمل العامل الأول، كقولنا جاء زيدٌ وعمر، والضرب الثالث تعلق بمجموع الجملة كتعلق حرف النفي والاستفهام والشرط والجزاء بما يدخل عليه، ومختصر كل الأمر أنه لا يكون كلام من جزء واحد، وأنه لا بد من مسند ومسند إليه، كذلك السبيل في كل حرف رأيته يدخل على جملة ك إنّ وأخواتها، ألا ترى أنك إذا قلت: كأن يقتضي مشبهاً ومشبهاً به. إن الناظر لكل هذه الوجوه يجد أنها وجوه العمل.

ويرى بعض الباحثين بأن منشأ فكرة العامل النحوي ودخولها النحو وتوغلها فيه تعود، للنظر العقلي الذي كان سائداً إبان تدوين النحو العربي ونشأته وتطوره، وقد رفد هذا الاتجاه بحسب بعض الباحثين النحو السرياني والمنطق الأرسطي مستدلين على ذلك ببعض النصوص التي ربطت بين حركات الإعراب العربية والمنطق اليوناني، وتقارب في المصطلحات.

وليس من أهداف هذا البحث التعرض بالتفصيل لهذا الأمر لكن تكفي الإشارة بأن هناك دراسات كثيرة بحثت في عملية التأثر والتأثير بين النحو العربي عموماً والنحو السرياني والمنطق الأرسطي والفكر الهندي، وتبقى فكرة التأثر والتأثير منطقية أصلاً، وقد تكون قد ألقت بظلالها على عقول الباحثين الذي

نقلوها إلى البحث والفكر النحوي في وقت مبكر، وتطورت فيه أي في الفكر النحوي نتيجة جهود ذهنية عقلية مضنية بذلها النحاة في التصور والتوليد والتقعيد(٢٢)

المبحث الثاني: أنواع العوامل النحوية.

تجدر الإشارة إلى أن النحاة قسموا العوامل تقسيمات متعددة، اعتماداً على معايير مختلفة، يمكن حصرها في ثلاثة، هي:

- معيار اللفظ والمعنى.
- معيار الأصالة والفرعية.
- معيار القوة والضعف.

ويغلب على كتب النحاة قديماً وحديثاً الميل إلى الأخذ بالمعيار الأول في البحث والدرس النحوي، ألا وهو معيار اللفظ والمعنى الذي يقسم العوامل إلى عوامل لفظية وعوامل معنوية، ويتم من خلالها التعريج على المعايير الأخرى، من حيث معيار الأصالة والفرعية الذي يجعل الأصل في العمل للأفعال ثم الحروف ثم الأسماء، ومعيار القوة والضعف الذي يرى بأن الفعل أقوى العوامل لأنه عامل دائماً والحرف أوسط العوامل لأنه يعمل ويهمل والاسم أضعفها لأنه لا يعمل إلا بالشبه.

وقد اعتمد الجرجاني في كتابه العوامل المائة المعيار الأول، وجعل العوامل في النحو العربي مائة عامل، وهي تنقسم إلى قسمين رئيسين: عوامل لفظية وعوامل معنوية، والعوامل اللفظية تنقسم بدورها إلى قسمين: عوامل لفظية سماعية وعوامل لفظية قياسيّة، وإليكم مزيد بيان.

إذن: أن الفرقَ بين العامل اللفظي والمعنوي أن الأول منطوق، أو هو ما كان للسان فيه حظٌّ، على حد تعريف الجرجاني في كتابه التعريفات، والثاني يظل معنى خاصًّا، متى وقع بعده لفظ اعتُبِر معمولا به، وهو مدرك بالقلب.

أولا: العوامل اللفظية.

وهي تلك العوامل التي تظهر في الكلام نطقاً وكتابة، أو تقدر تقديراً واجباً، أو جائزاً، أو حقيقة أو حكماً، وهو الأصل في العربية، نحو أكلت التفاحة، والدهانَ الدهانَ، وأخاك. وتنقسم العوامل اللفظية -كما سبق القول- إلى عوامل سماعية وقياسيّة.

والعوامل اللفظية السماعية هي ما سمعت عن العرب، ولا يقاس عليها غيرها، وسميت كذلك لأنه لا يصح أن يقال في كل واحد منها هذا يعمل كذا، وهذا يعمل كذا، وليس لك أن تتجاوز، كحروف الجر، والحروف المشبة بالأفعال، كالباء وأخواتها التي تجر الاسم فليس لك أن تتجاوزها وتقيس عليها غيرها. وقد ذكر الجرجاني بأن العوامل اللفظية السماعية واحد وتسعون عاملاً تتمثل في ثلاثة عشر نوعاً:

١. حروف تجر الاسم فقط، وهي سبعة عشر حرفاً:

من/إلى/في/اللام/ربّ/على/عن/الكاف/مذ ومنذ/حتى/واو القسم/تاء القسم/باء القسم/خلا/عدا.

٢. الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر، وهي ستة أحرف:

إنّ/أنّ/كأنّ/لكنّ/ليت/لعل.

٣. حرفان يرفعان الاسم وينصبان الخبر، وهما: لا/ما المشبهان بـــ (ليس).

٤. حروف تنصب الاسم المفرد فقط، وهي سبعة: الواو بمعنى مع/إلا للاستثناء/يا في النداء/أي في النداء/هيا في النداء/أيا في النداء/الهمزة في النداء.

٥. حروف تنصب الفعل المضارع، وهي أربعة أحرف: أنْ/لن/كي/إذن.

٦. حروف تجزم الفعل المضارع، وهي خمسة أحرف: إنْ/لم/لمّا/لام الأمر/لا الناهية.

٧. أسماء تجزم الأفعال على معنى "إن" للشرط والجزاء، وهي تسعة أسماء: مَن/أيّ/ما/متى/مهما/أينما/أنّى/حيثما/إذما.

٨. أسماء تنصب أسماء نكرة على التمييز، وهي أربعة أسماء: عشرة إذا ركبت مع اثنين إلى تسعة/كم/كأيّن/كذا.

٩. كلمات تسمى أسماء أفعال، بعضها يرفع وبعضها ينصب، وهي تسع كلمات: الناصبة منها ست كلمات، هي: رويد/بله/هاء/دونك/عليك/حيّهل، والرافعة منها، ثلاث كلمات، هي: هيهات/شتان/سرعان.

١٠. الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر، وهي ثلاثة عشر فعلاً: كان/صار/أصبح/أمسى/أضحى/ظل/بات/ما زال/ما برح/ ما فتئ/ما انفكّ/ما دام/ليس.

١١. أفعال المقاربة، ترفع اسماً واحداً، وهي أربعة أفعال: عسى/كاد/كرب/أوشك.

١٢. أفعال المدح والذم، وهي ترفع الاسم المعرف بلام التعريف، وبعده اسم مرفوع يسمى المخصوص بالمدح أو الذم، وهي أربعة أفعال: نِعْمَ/بِئسَ/ساء/حبّذا.

١٣. أفعال الشك واليقين، وتسمى أفعال القلوب، وهي: أفعال اليقين: علم/رأى/وجد. وأفعال الشك: ظنّ/حسب/خال. وزعم بين المجموعتين، وبها تكون السابعة.

وقد لخص كذلك الدكتور محمد عيد تصور النحاة لفكرة العامل في ثلاثة أمور: العامل عامل مؤثر حقيقة، وسبب وعلة للعمل، وعلامة فقط.

ما أطلق عليه اسم العامل لا عمل له إطلاقاً والعامل الحقيقي هو المتكلم، أما ما يخص تصورهم للعمل، في ثلاثة أمور أخرى، هي:

- مقتضى العامل هو الأثر اللفظي الذي يوجد في الكلم.
- مقتضى العامل هو نفس الاختلاف، وهو معنى عقلي يعرف بالقلب.
- مقتضى العامل هو توارد المعاني المختلفة على الأسماء.(٢٣)

ثانياً: أما العوامل اللفظية القياسية.

فهي العوامل التي سمعت من العرب، ويقاس عليها غيرها، ومعنى ذلك أنه سمع أمثلة لها مطردة وصلت إلينا بناءً على قاعدة كلية في ذلك النوع من العوامل، وسميت كذلك لأن كل واحد منها يصح أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، وكل ما يصدق على تلك القاعدة يطلق عليه اسم العامل اللفظي القياسي. وهي سبعة:

١) الفعل على الإطلاق.
٢) اسم الفاعل.
٣) اسم المفعول.
٤) الصفة المشبهة.
٥) المصدر.
٦) الاسم المضاف.
٧) الاسم التام.

ثالثاً: العوامل المعنوية.

وهي العوامل التي لا تظهر في الكلام وإنما يمكن فهمها وإدراكها عن طريق الفهم والعقل، وهو معنى يعرف بالقلب ليس للفظ فيه حظ. وهي أمران:

١) العامل في المبتدأ والخبر.
٢) العامل في الفعل المضارع.

ويقرر الدكتور محمد عبد الفتاح الخطيب بأن فكرة العامل في النحو العربي تقوم على مجموعة من الأصول والضوابط؛ إذ العلاقة بين العامل والمعمول ليست مطلقة بل مقيدة بقيود ومشروطة بشرائط تحكمها أسس وضابط، انتظمت في تسعة، هي:

١- العقد والتركيب: ويقصد بها الجمع والتأليف بين العامل والمعمول؛ إنتاجاً لمعاني النحو كعلاقات الإسناد، والتعدية، والتوكيد والظرفية والمعية والحالية... إلخ.

٢- الاقتضاء أو التعلق أو الاحتياج.

٣- الاختصاص أو الاستبداد.

٤- الرتبة أو الموقعية: علاقة الكلمة بأخواتها في الجملة.

٥- التسلط: وهو بيان قوة تأثير العامل في المعمول.

٦- الانقطاع العاملي وهو عكس التسلط.

٧- المباشرة والوساطة، أي: دخول العامل على المعمول دون وساطة.

٨- الأثر الإعرابي.

٩- موانع العمل أو الإلغاء.[٢٤] وما بعدها.

العوامل من حيث الأصالة والزيادة ثلاثة أقسام:

أ- أصلية، لا يمكن الاستغناء عنها، كأحرف النصب، والجزم، وبعض حروف الجر، والأفعال.

ب- زائدة، وهي التي يمكن الاستغناء عنها من غير أن يترتب غالبا على حذفها فساد المعنى المقصود، كبعض حروف الجر الزائدة مثل الباء ومن...، التي تزاد لمجرد تقوية المعنى وتوكيده.

ج- شبيهة بالزائدة، وتنحصر في بعض حروف الجر التي تؤدي معاني جديدة، دون أن تحتاج مع مجرورها إلى متعلق.[٢٥]

المبحث الثالث: موقف النحاة من نظرية العامل.

تباين موقف النحاة من الأخذ بنظرية العامل ما بين رافض لها وبين مقر بها. وسنعرض لذلك.

لا نجد في كتاب سيبويه ولا في الكتب التي تلته كالمقتضب والأصول تعريفا للعامل، وإن كان بالإمكان معرفة معناه من خلال الحديث عن علامات

الإعراب، ففي نص سيبويه نفهم أن علامة الإعراب تختلف باختلاف العوامل الداخلة على الاسم المعرب، ولذلك عرّفه النحويون المتأخرون تعريفات مؤداها أن العامل هو ما أوجب كون الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.(٢٦)

وقد شرح الإسفراييني هذا التعريف فقال : (اعلم أن تعلق الفعل وما أشبهه من الحروف والأسماء وغيرها بالاسم المتمكن سبب لثبوت وصف فيه ، كالفاعلية أو ما أشبهها والمفعولية أو ما جرى مجراها ، والإضافة ونحوها، وهذه معان معقولة، وتستدعي نصب علامات يستدل بها عليها فجعلوا الإعرب الذي هو الرفع والنصب والجر دلائل عليها ، وسموا تلك المعاني مقتضيات للإعراب، وسموا الأشياء التي تعلقها بالاسم المتمكن سبب لحدوث هذه المعاني العوامل... إذا عرفت هذا فقد عرفت معنى التعريف، فإن العامل بسببه يحدث المعنى المقتضي لكون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب)(٢٧)

والإسفراييني يشير بالمعنى المقتضي إلى ما جاء في تعريف ابن الحاجب للعامل ، حيث قال في الكافية: والعامل ما به يتقوّم المعنى المقتضي.(٢٨)

فإن معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة كون الكلمة عمدة أو فضلة أو مضافا إليها، وهي كالأعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف إليه بسبب توسط العامل.(٢٩)

يعني أن العامل سبب لتقوم المعنى المقتضي للإعراب في الاسم المعرب، والمعاني المقتضية للإعراب عند النحويين هي الفاعلية والمفعولية والإضافة

وما ألحق بها، ويرى بعضهم أن المقتضي قد يتخلف في بعض العوامل كما في حال جزم المضارع في نحو: لم يضرب زيد.

فالعامل هنا (لم) ولا يوجد بزعمهم مقتضٍ للجزم في الفعل المضارع،(٣٠) وأرى أن المقتضي لا يتخلف عن العامل، وأن المقتضي للجزم هو معنى النفي على سبيل القطع، فالمعنى المقتضي لرفع المضارع هو قبوله الحال الاستقبال، والمعنى المقتضي لنصبه هو خلوصه للاستقبال، والمعنى المقتضي للجزم هو نفيه على سبيل القطع أو طلب وقوعه على سبيل القطع أو النهي عن وقوعه على سبيل القطع.

فالخلاصة أن العامل يختلف عن المعنى المقتضي للإعراب فهو سبب لقيام المعنى المقتضي بالاسم المعرب أو الفعل المعرب لذلك يقول ابن يعيش:

"فالجر إنما يكون بالإضافة وليست الإضافة هي العاملة للجر، وإنما هي المقتضية له، والمعنيّ بالمقتضي هنا أن القياس يقتضي هذا النوع من الإعراب، لتقع المخالفة بينه وبين إعراب الفاعل والمفعول فيتميز عنهما".(٣١)

ومفهوم العامل نشأ في أول وضعه على يد أبي الأسود الدؤلي وتلامذته على ما يروي الزبيدي في طبقاته، وهو قوله: "فكان أول من أصل ذلك وأعمل فكره فيه أبو الأسود ظالم بن عمرو الدؤلي ونصر بن عاصم وعبد الرحمن بن هرمز فوضعوا للنحو أبوابا وأصلوا له أصولا، فذكروا عوامل الرفع والنصب والخفض والجزم ووصفوا باب الفاعل والمفعول والتعجب والمضاف". (٣٢)

ونجد مفهوم العامل أيضا في الروايات التي نقلت لنا اختلاف بعض العلماء الذين سبقوا سيبويه والخليل، كاختلاف عيسى بن عمر وأبي عمرو بن العلاء في توجيه النصب في الطير من قوله تعالى (يا جبال أوبي معه والطير)[٣٣]

فكان عيسى يقول: هو على النداء كما في يا زيدُ والحارثَ ، وكان أبو عمرو يقول: النصب على إضمار فعل؛ أي: وسخرنا الطير[٣٤] وليس ببعيد أن يكون أبو الأسود الذي قام بتنقيط المصحف قد أعمل فكره في مجيء الأسماء مضمومة الآخر ومفتوحة الآخر ومكسورة الآخر على نسق معين دائما؛ فاستنتج أن رفع الفاعل يكون بورود فعل قبله ونصب المفعول كذلك وجر المضاف إليه يكون بذكر اسم قبله غير منون.. فجعل ما رآه سببا للرفع والنصب والجرّ عوامل ..

وليس بصحيح ما ذهب إليه بعض المحدثين وهو أن مفهوم العامل نشأ في النحو العربي بسبب تأثره بالمنطق الأرسطي مستدلا على ذلك بوجود فكرة التأثير والتأثر في الفلسفة الأرسطية.[٣٥]

ففكرة التأثير والتأثر يدركها العقل الإنساني المجرد بدون الاطلاع على الفلسفة الأرسطية وكذلك ليس بصحيح أن مفهوم العامل نشأ على يد الخليل[٣٦] لملاحظته التفاعل بين الحروف والحركات والكلمات باعتبار أنه واضع علم العروض؛ لأن هذه الفكرة كانت موجودة قبل الخليل بحسب الروايات التي وصلتنا في كتب طبقات النحويين.

فمفهوم العامل نشأ من طبيعة العقل الإنساني الذي فطر على البحث عن الأسباب ومعرفة العلل، وهو ما قرره أيضا بعض المحدثين بقوله: "ولقد كان

التعليل في دراسة اللغة مسؤولا كذلك عن خلق نظرية العامل، فالفاعل مرفوع بعلة وجود الفعل، والمبتدأ مرفوع بعلة الابتداء وهلم جرا".(٣٧)

ولم يختلف النحويون، السابقون منهم واللاحقون حول مفهوم العامل الذي عرضناه، غير أن بعض المحدثين نسب إلى ابن جني أنه خالف النحويين في نظرته للعامل، فقالوا: إن ابن جني اتجه في نظرته للعامل اتجاها يخالف سيبويه والبصريين(٣٨) مستدلين بقوله: "فأما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره".(٣٩)

وهذا النص مجتزأ من نص طويل لا يمنحنا وجهة نظر ابن جني كاملة، فلو أخذ كاملا لتبين أن نظرة ابن جني لا تختلف مطلقا عن نظرة سيبويه وغيره من النحويين من أن العامل هو ما يوجب أن تكون الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب.

لذلك سأثبت نص ابن جني كاملا ليتبين خطأ الاعتماد على هذا الاجتزاء ، فقد قال في باب مقاييس العربية: "ومثله اعتبارك باب الفاعل والمفعول به بأن تقول: (رفعت هذا لأنه فاعل ونصبت هذا لأنه مفعول ، فهذا اعتبار معنوي لا لفظي، ولأجله ما كانت العوامل اللفظية راجعة في الحقيقة إلى أنها معنوية ألا تراك إذا قلت: ضرب سعيدٌ جعفراً فإن (ضرب) لم تعمل في الحقيقة شيئا، وهل تحصل من قولك (ضرب) إلا على اللفظ بالضاد والراء والباء على صورة (فَعَلَ) فهذا هو الصوت، والصوت لا يجوز أن يكون منسوبا إليه الفعل.

وإنما قال النحويون: عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ يصحبه كـــ(مررت بزيد، وليت عمرا قائم) وبعضه، يأتي عاريا من مصاحبة لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم. هذا ظاهر الأمر وعليه صفحة القول)[٤٠]

ثم أورد النص الذي ذكرناه قبل هذا.

فإسناد العمل للألفاظ أو المعاني ليست من قبيل أنها تقوم بنفسها بعمل الرفع والنصب والجر والجزم، فذلك أمر لا يتصوره عقل، لأن الألفاظ أصوات والمعاني أمور غير محسوسة، فكيف يمكن أن تؤثر بنفسها على الحقيقة؟

والدليل على أن ابن جني لا يختلف عن بقية النحويين في نظرته للعامل أنه ينسب العمل للعوامل في مواضع كثيرة، كقوله مثلا في (باب تقاود السماع وتقارع الانتزاع): "فلو كانت التاء في (ضربتك) هي العاملة في الكاف لفسد ذلك، من قِبَل أن أصل عمل النصب إنما هو للفعل، وغيره من النواصب مُشَبَّهٌ في ذلك بالفعل ، والضمير بالإجماع أبعد شيء عن الفعل من حيث كان الفعل موغلاً في التنكير، والاسم المضمر متناه في التعريف."[٤١]

وقوله : "ألا ترى أنهم لما شبّهوا الفعل باسم الفاعل فأعربوه كنفوا هذا المعنى بينهما، وأيدوه بأن شبهوا اسم الفاعل بالفعل فأعملوه."[٤٢] وقوله أيضا: "إن الظرف يعمل فيه الوهم مثلا كذا عهد إليّ أبو علي رحمه الله في هذا، وهذا لفظه لي فيه ألبتة."[٤٣]

فلا خلاف إذن بين ابن جني وسيبويه وغيرهما من النحويين في مفهوم العامل على التحقيق.

يمكننا القول بأن النظر في موضوع العامل بدأ بمنطق سليم بهدف ربط الإعراب بقرينة لفظية، لكنه بُعَيْد أبي الأسود ومعاصريه بدأ يتوغل في مآزق التعليل والتأويل بعد طول الاستقراء وجمع نصوص تخرج على الشيوع والاطراد في عصر الخليل وسيبويه، وزاد الأمر سوءاً في بداية القرن الرابع زمن الفارسي والسيرافي والرماني وابن جني، وازدادت حيرة النحاة في تخصيصهم لكل ظاهرة إعرابية بعامل خاص.(٤٤)

فراحوا مع كثرة النصوص وتعدد المرويات بتحليل التراكيب اللغوية وتأويلها صادرين أحياناً عن اللفظ وفي أحايين أخرى عن المعنى، وبذلك دخل العامل النحوي مرحلة الخلاف والاختلاف وظهور مذهب البصرة والكوفة في التحليل والتعليل والتأويل، ويمكن إجمال مشكلات نظرية العامل في:

١) اختلاف النحويين في العوامل: ومن أبرز هذه الأمثلة وضوحاً واختصاراً، عامل رفع الخبر، فهو عند نحاة البصرة مرفوع بالابتداء والمبتدأ، في حين يرفعه الكوفيون بالمبتدأ.

٢) سوء التقدير والتأويل: وأبرز أبواب النحو سوء تقدير ما ذكروه في باب الاشتغال والتنازع، وذلك في تقدير عامل لا يحتاج الكلام إليه، بل لا يقبله التركيب ولا يقره، فإذا قلت الكتابَ اقرأه، قالوا: التقدير اقرأ الكتابَ أقرأه.

٣) التناقض: وأبرز مثال يمكن أن أسوقه تناقضهم في تأويل عمل (كي) حيث تأتي جارة للاسم تارة وناصبة للفعل تارة أخرى، وهذا كسر واضح لاطرد أصل من أهم أصول نظرية العامل، حيث لا يعمل الحرف إلا فيما اختص به.

وإجمالا يمكن الاقتصار على أهم العوامل المقول بها عند سيبويه وجمهور البَصريين، وهي:

- الابتداء: وهو الذي يرفع المبتدأ، والابتداء -حسَب أقوال النحاة - يمكن أن يستخلص منه ما يلي:

١- الأولية: وقوع الاسم في أول الكلام.

٢- التعرية: تجرد المبتدأ من العوامل اللفظية.

٣- الإسناد: العلاقة المعنوية الرابطة بين المبتدأ والخبر.

ويقصد بأن الابتداء أصل الرفع في المبتدأ؛ لأن المبتدأ هو الأول في الأسماء، وكان الأصل في الأسماء هو الرفع، والمبتدأ معرًّى من العوامل اللفظية، فبهذا فإن المبتدأ يبقى على أصله من الرفع.

- وقوع الفعل المضارع موقع الاسم: يُعرَب الفعل المضارع في هذه الحالة؛ لمضارعته الاسم؛ بمعنى مشابهته له؛ فالفعل المضارع يشبه الاسم في إبهامه وتخصيصه، زيد يقوم؛ فالفعل "يقوم" يصلح لزماني الحال والاستقبال، وإذا أدخلت عليه السين فسنخلص إلى الاستقبال، والأمر نفسه عند الاسم: رجل؛ فهو يصلح لجمَيع الرجال، لكن إذا عرَّفناه بـــ: "ألـــ" فإننا نخصِّصه.

وعامل الرفع في الفعل المضارع هو وقوعه موقع الاسم، بمعنى وقوعه حيث يصح وقوع الاسم، ويمكننا أن نقول: يضرب زيد، فنرفع الفعل، ثم نقول: أخوك زيد.

أما عند الكوفيين فهناك عوامل معنوية عديدة، أشهرها:

١- الصرف أو الخلاف: هو مصطلح كوفي محض، معناه أن يكون في التركيب اللُّغوي الواحد ما يوحي باشتراك شيئين أو أكثر في حُكم واحد، لكن المتكلم لا يريد ذلك، كما في المثال المشهور: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، فلقصد النهي عن الجمع بينهما، وقولنا: لا تتكلم وتأكل، فلا نريد نهي المخاطب عن الأكل والتكلم في جميع الحالات، بل نريدُ أن ننهاه عن الجمعِ بينهما.

٢- رافع المبتدأ: فهو أشهر خلاف في هذه العوامل؛ فالمعلوم أن الكوفيين يقولون: إن المبتدأ والخبر يترافعان، أما البصريون فيقرون أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وسيبويه أول مَن تطرق له، ثم هم يختلفون في مدلوله.

٣- رافع الفاعل: الشائع في هذا الباب أن العامل مرفوع بعامل لفظي، هو الفعل، لكنَّ خلَفًا الأحمر ذهب إلى أن الفاعل مرفوع بالفاعلية، مفسرًا بذلك أنه عبارة عن الإسناد، أو شبه المبتدأ.

٤- عامل المفعول: نفس الأمر مع هذا الخلاف؛ فمعظم النحاة يرون أن المفعول منصوب بالفعل، أو بالفعل والفاعل معًا، أما خلف الأحمر فأكد أنه منصوب بالمفعولية، وقد اندثر هذا الرأي.

هناك عوامل متعددة لا يمكننا الوقوف عندها؛ لضيق الوقت؛ كالتبعية، ناصب المستثنى، جر المضاف إليه، التوهم، الإهمال، المجاورة، نزع الخافض، القصد إليه.

هذه إذًا مجملُ العوامل المعنوية التي قيل بها في النحو العربي، فجاءت موزَّعة على أبوابٍ متعددة، ولعل الباحث في المصادر العربية يمكن أن

يستخلص مجموعة من العوامل الأخرى، خاصة إذا ما بحث في المدارس التي كانت تحت الظل لفترات طويلة؛ كالمدرسة المغربية التي كانت لها إسهامات وتجديدات ذات اعتبار.

وإذا نظرنا إلى من كتب في نظرية العامل، فيتجلى لنا ابن مضاء في كتابه "الرد على النحاة"، قد قصد من تأليفه أن يحذف من النحو ما يستغني النحوي عنه، ويقصد بذلك "العامل".

فقال: فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلا بعامل لفظي، وأن الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي، وعبروا عن ذلك بعبارات توهم في قولنا (ضرب زيدٌ عمراً) أن الرفع الذي في زيد والنصب الذي في عمرو إنما أحدثه ضرب. ألا ترى سيبويه -رحمه الله- قال في صدر كتابه: وإنما ذكرت ثمانية مجارٍ، لا فرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدثه فيه العامل، وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه؟ فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب، وذلك بيِّن الفساد.

وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جنى وغيره قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وإما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من النصب والرفع والجر والجزْم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره.

وهذا قول المعتزلة. وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل الله تعالى، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية.(٤٥)

وإما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضا فباطل عقلاً وشرعاً.

فكتاب "الرد على النحاة" ضمنه ابن مضاء رأيه الذي يذهب فيه إلى رفض العامل، والعلل الثواني والثوالث، والقياس..

وقد أبان عن التعقيد الذي وصل إليه النحو حين انحرف عن مسيره وتخلى عن وظيفته التي هي حفظ كلام العرب وصيانته من التغيير.

ويشرع ابن مضاء في نقد نظرية العامل فيسجل مسؤوليتها عن تحريف الكلام العربي بما تقحمه من تقديرات لا دليل عليها وحججه تتخلص في التالي:

– إن القول بالعامل وبتأثير الألفاظ بعضها في بعض ليس أمرا إجماعيا؛ فلقد حاول ابن جني من قبل التنكر لهذه النظرية حينما استعاض عنها بنسبة العمل إلى المتكلم.

إن القول بعمل الألفاظ وتأثيرها لا مستند له من الشرع أو من العقل، فالفاعل لشيء لا يمارس فعله إلا بإرادة كالحيوان، أو بطبع كالنار التي تحرق بطبعها، أما ما أسماه النحاة عوامل فلا يصلح لأن يعمل بطبع أو بإرادة.

ينصرف ابن مضاء إلى الحديث عن ظاهرة الحذف، ولا يقبل منها إلا النوع الأول وهو أن المحذوف قد يكون كلاما لا يستقيم المعنى إلا بتقديره،

ويرفض التقديرات الصناعية التي لا تستدعيها إلا الرغبة في تسوية الصنعة الإعمالية.

ويمضي ابن مضاء إلى الاعتراض على تقدير الضمائر في المشتقات، ويرى أن تقدير الضمير وإظهاره لا يفيد شيئا، وعلى هذا النحو يمضي ابن مضاء في إلغاء كل ما هو غريب عن الجملة من الأجزاء التي لم يكن النحو ليعرفها لو لم يأخذ النحاة بنظرية العامل.

ويرى الدكتور محمد عيد في دعوة ابن مضاء دعوة رشيدة توافق معطيات علم اللغة الحديث، لأنها لفتت النظر إلى النظم بدل التركيز على العامل، يقول الدكتور عيد:" والمنهج اللغوي الحديث يلتقي مع "ابن مضاء" في رفض العامل والعمل"

وابن مضاء عند الدكتور إبراهيم السامرائي موفق في تحليل التركيب العربي، وهو ذو منهج يجب أن يحتذى به على رأي مخالف لغيره ممن سبقه من النحاة القدامى أو لحقه من النحاة المحدثين.

قد سبق أن تطرّقنا في موضع من مواضع هذا العرض المتواضع، إلى تجذُّر نظرية العامل في النحو العربي؛ فقد عمَد أغلب النحاة بالاستناد والاحتجاج إلى نظرية العامل مِن أجل تأكيد حقيقة نحوية ما.

غير أن هذا لم يمنع مِن استهداف هذه النظرية والرد عليها، سواء بالإيجاب، أو بالسلب والرفض. فقد كانت هناك دعاوى كثيرة للرد على نظرية العامل، فبعض الباحثين اعتبروا ابن جني ثائرًا عليها، وكذلك الأمر بالنسبة

للفراء، في حين اعتبر بعضهم أن الجرجاني جاء بنظرية النظم بدلا عن نظرية العامل.

وتجمع الدراسات على أن ابن مضاء القرطبي كان الصوت الجهوري ضد العامل، أما في العصر الحديث فنجد ثلة من الباحثين، منهم: الأستاذ إبراهيم مصطفى، تمام حسان، مهدي المخزمي، شوقي ضيف، محمد عيد، أنيس فريحة، محمد الكسار قد جأر بتلك الفكرة معاديا فكرة العامل ورافضا لها.

أما الفراء فقد رأى د.أحمد مكي الأنصاري أن أبا زكريا يحيى بن زياد الفراء هو أول الثائرين على نظرية العامل، وهو مَن ألهم الدعوة عند ابن مضاء، يقول الأنصاري: "ومردُّ الفضل في هذا إلى شيخ المجدِّدين أبي زكرياء يحيى بن زياد الفراء.

فقد رأيناه يُلغي الأفعال والنواسخ، ويدمج باب كان وأخواتها في باب الفعل العام؛ لأن كان فعل، وليس يُهمنا أن يكون تامًّا أو ناقصًا.. أما المنصوب فنعربه حالا .."، وعن تأثُّر ابن مضاء بالفراء فيقول: "وبعد، فلستُ أشك في أن ابن مضاء انتفع بآراء الفراء أكبر انتفاع، ويخيل إليَّ أنني لو تتبعتُ بقيةَ آراء ابن مضاء في كتابه، لرددتُ معظمها إلى منبعها الأصيل، هو أبو زكرياء الفراء".

أما محاولة ابن مضاء القرطبي، فإنها تتركز أساسًا في كتابه "الرد على النحاة"، وقد حاول إلغاء نظرية العامل إلغاءً تامًّا، بقوله بصريح العبارة: "قصدي في هذا الكتاب أن أحذفَ مِن النحو ما يستغني النحويُّ عنه، وأنبه

على ما أجمعوا على الخطأ فيه.. فمن ذلك ادعاؤهم أن النصب والجزم والخفض لا يكون إلا بالعامل اللفظي، وأن الرفع منها يكون بالعامل المعنوي."

ومن حيث الحجج التي استند عليها القرطبي في إبطال نظرية العامل:

• أن العامل يؤدي إلى تغيير في كلام العرب، وحطه عن رتبة البلاغة؛ لأنها تدفَع النَّحْويين إلى تقديرات لا يحتاج إليها الكلام، بل هو تام، فمثلا تقديرهم لمتعلقات للمجرور، نحو: زيد في الدار؛ فالنحاةُ يرون أن "في الدار" متعلِّقٌ بجملة: إن زيدًا مستقر في الدار، وهي محذوفة.

• العامل إما أن يعمل بالإرادة؛ كالإنسان والحيوان، وإما بالطبع؛ كالنار والماء، والعامل لا يعمل بالإرادة ولا بالطبع.

وهناك محاولات لتيسير النحو العربي جاءت على يد المحدثين من أمثال د. إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو، يرى إبراهيم أن للإعراب حركتين فقط، هما الضمة والكسرة؛ فالأولى هي علم الإسناد، والدليل على ذلك أن جميعَ الكلمات المرفوعة يراد بها الإسناد، أما الكسرة فهي علم الإضافة. وأما الفتحة عنده حركة خفيفة مستحبة عند العرب، يراد بها إنهاء الكلمة، كما هو الحال عند السكون.

ومن تلك المحاولات الحديثة محاولة د. تمام حسان، يرفض فكرة العامل، ويرى أنه لا عامل في النحو العربي برمَّته؛ فالفاعل مرفوع مثلا؛ لأن العُرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع، وقد حاول التنظيرَ لنظرية جديدة تخللها عدة أخطاء – حسَب الباحثين.(٤٦)

وعودة مرة أخرى للتراث؛ فنجد من تلك الآراء رأي ابن جني الذي تردد في بعض الدراسات الحديثة التي حاولت إثبات رفض نظرية العامل أن أبا الفتح عثمان بن جني، يأتي في طليعة هؤلاء الناقمين على النظرية.

فلقد كان ابن مضاء يسند دعواه إلى إلغاء العامل بإيراده كلام "ابن جني" بعد حكاية كلام سيبويه حين قال: "وقد صرح بخلاف ذلك أبو الفتح ابن جني وغيره قال أبو الفتح في خصائصه، بعد كلام في العوامل اللفظية والعوامل المعنوية: وإما في الحقيقة ومحصول الحديث فالعمل من النصب والرفع والجر والجزْم، إنما هو للمتكلم نفسه لا لشيء غيره فأكد المتكلم بنفسه ليرفع الاحتمال، ثم زاد تأكيداً بقوله: لا لشيء غيره".

ويقول الدكتور مصطفى حمزة في بحث له: إن مقالة ابن جني لا يمكن أن تفهم مبتورة معزولة عن النص بأكمله، فالنص لم يخصصه "ابن جني" لنقض نظرية العامل، وإنما أفرده لتأكيد رأيه في أن العامل المعنوي هو الأصل، والأغلب والأقوى والأظهر.

وهذا طبعا مخالف لما عند النحاة من تقوية العامل اللفظي على المعنوي. وقد حاول ابن جني الاعتذار للنحاة في تقسيم العوامل إلى لفظية ومعنوية مع أنها في حقيقتها معنوية، وقال: وإنما قال النحويون عامل لفظي وعامل معنوي؛ ليروك أن بعض العمل يأتي مسببا عن لفظ، يصاحبه. فالنص مسوق لبيان أن العامل لا يكون إلا معنويا لأن الإعمال يحدثه المتكلم، والمتكلم يقصد من إيراد الألفاظ معانيها لا نصوصها، فهو قاصد إلى المعنى ومن أجله ساق اللفظ.

وهذا الدكتور تمام حسان يقول رادا على نسبة التأثير الإعرابي إلى المتكلم: "فأما أن العامل هو المتكلم فيتنافى مع الطابع الاجتماعي للغة، فلو ترك لكل متكلم أن يرفع وينصب أو يجر أو يجزم كما يشاء لما استطاع النحاة أن يدرسوا لغة العرب؛ لأن العرب والحالة هذه ما كانوا يستطيعون ادعاء وحدة اللغة(٤٧)"

أما الدكتور إبراهيم مصطفى فقد نقد مذهب النحاة في نظرية العامل في كتابه "إحياء النحو" فكان مما قاله:

– لقد اضطروا في سبيل تسوية مذهبهم، وطرد قواعدهم إلى "التقدير"، وأكثروا منه.

– بهذا التقدير والتوسع فيه أضاع النحاة حكم النحو، ولم يجعلوا له كلمة حاسمة وقولا باتا، وكثروا من أوجه الكلام، ومن احتماله لأنواع من الإعراب، يقدرون العامل رافعا فيرفعون، ويقدرونه ناصبا فينصبون، لا يرون أنه يتبع ذلك اختلاف في المعنى ولا تبديل في المفهوم.

– إن النحاة بالتزامهم أصول فلسفتهم أضاعوا العناية بمعاني الكلام في أوضاعه المختلفة؛ ومن ذلك قولهم في باب المفعول معه: إن مثل: كيف أنت وأخوك، يجوز فيه النصب على المفعولية، والرفع على العطف، ثم يرون الوجه الثاني أولى.

– كثر الخلاف بينهم في كل عامل يتصدون لبيانه، فلا تقرأ بابا من أبواب النحو إلا وجدته قد بدئ بخصومة منكرة في عامل هذا الباب ما هو؟

وغيرها من الأوجه التي ذكر أنها تنقض نظرية النحاة في العامل، أو تنقصها على الأقل.

ويقول: "إن أكبر ما يعنينا في نقد نظريتهم أنهم جعلوا الإعراب حكما لفظيا خالصا يتبع لفظ العامل وأثره، ولم يروا في علاماته إشارة إلى معنى، ولا أثرا في تصوير المفهوم".

وعلى الرغم من أن رأي الأستاذ إبراهيم مصطفى في نقد نظرية العامل مسبوقا برأي ابن مضاء إلا أنه حاول أن يقدم تفسيرا للظواهر الإعرابية وعلاماتها، ليكون بديلا لنظرية العامل.

خاتمة:

تعد نظرية العامل نظرية متجذرة في النحو العربي مما يجعل من الصعب إسقاطها، وكيف بنا نهدم قضية قام النحو عليها. ومن ينظر إلى كتاب سيبويه العمدة في النحو، وأعظم كتاب وصل إلينا، يلحظ أثر هذه النظرية عنده، وتأثر من بعده من النحويين القدماء بنظرية العامل، فنشأ النحو العربي على قضية (العامل والمعمول). يجب قبل هدم هذه النظرية أن نقترح بديلا عنها، ثم إعادة بناء قواعد النحو بناء على هذا البديل.

وأخيرًا، فإنه من المستحيل الإلمام بجميع قضايا نظرية العامل في فترة وجيزة؛ فهو كما سبق أن أشرنا يحيط بالنحو العربي كله.

هوامش البحث:

(١) ضوابط الفكر النحوي: د. محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر، القاهرة، ط.١، ٢٠٠٦، ج٩/٢

(٢) الحدود: الرماني عن كتاب الخلاف النحوي في الأدوات: عامر فائل بلحاف، عالم الكتب الحديثة،ط١

(٣) التعريفات: الجرجاني علي بن محمد الشريف، مكتبة لبنان، ط.١ ١٩٨٥،ص ١٥٠

(٤) شرح الرضى على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي،ط٢، ١٩٩٦ ، ج١/ ٢٧٧ .

(٥) إحياء النحو: د. إبراهيم مصطفى، ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، ط.٢، ١٩٩٢، ص٢٢

(٦) الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن الجني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية مصورة عن دار الكتب المصرية، ١٩٥٢، د.ط، ج٣٥/١

(٧) دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، دار الفكر دمشق، ط١ ٢٠٠٧، ص ٢٨

(٨) ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم): د.محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر القاهرة، د.ت، ج٨/٢

(٩) نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د.نهاد الموسى، دار البشير عمان ،ط٢ ، ١٩٨٧ ص ٣٩

(١٠)أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، ط١، ٢٠٠٧ ، ص٥٨

(١١) النحو الوافي: د.عباس حسن، دار المعارف القاهرة، ط٣ ،١٩٧٤، ج١/ ٤٤١

(١٢) الكتاب: سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط.ت، ج١، ص ١٣

(١٣) العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف القاهرة، ط٢، ١٩٨٨ ، ص٧٣

(١٤) الحدود: الرماني، ص٤

(١٥) شرح الرضي على الكافية، ج٧٢/١

(١٦) المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري جار الله، تحقيق ودراسة: د. كمال جبري عبهري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السوربون. (د. ت.) ص ٢٨٩
(١٧) الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي القاهرة،ط١، ٢٠٠٢ ج ٤٦/١
(١٨) الخصائص، ج١/ ١١٧
(١٩) ضوابط الفكر النحوي: ص ٩
(٢٠) المفصل، كمال جبري: ٢٨٩
(٢١) أصول التفكير النحوي، ص٦١
(٢٢) الأسس المنهجية للنحو العربي، قاسم، حسام أحمد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦
(٢٣) الأسس المنهجية: ٦٥
(٢٤) أصول النحوالعربي، د. محمد خير الحلواني، إفريقيا الشرق، المغرب، ط٢ ٢٠١١ ص٢٠٤ وما بعدها
(٢٥) ضوابط التفكير النحوي، ص ٤٩
(٢٦) الأسس المنهجية، ص٦٧
(٢٧) المصباح في علم النحو: المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب،مكتبة الشباب مصر، ط١ ، د.ت، ص٦١
(٢٨) شرح الكافية، ج ٢٥/١
(٢٩) المرجع السابق، ج١/ ٢٨
(٣٠) حاشية الصبان على شرح الأشموني، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية القاهرة، د.ت، د.ط، ص ٤٧ ، ٤٨
(٣١) شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠١، ج ١١٧/٢.
(٣٢) طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة،ط٢ ، ١٩٨٤، ص١١
(٣٣) المرجع السابق، ٤١
(٣٤) سورة سبأ: ١٠
(٣٥) أصول النحو العربي، ص ٢٣٩.

(٣٦) العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال ، د.ت، د.ط،ص٢٤٣
(٣٧) أصول النحو العربي، ص ٢٣٩
(٣٨) طبقات النحويين واللغويين، ص٤١
(٣٩) الخصائص، ج١ / ١٠٩-١١٠
(٤٠) المصباح في علم النحو، ص ١٠ -١١
(٤١) الخصائص، ج ١ / ١٠٩-١١٠
(٤٢) المرجع السابق، ج ١ / ١١١
(٤٣) السابق، ج١/ ١٠٣
(٤٤) أصول النحوالعربي، ص٢٠٢
(٤٥) أصول النحو العربي.. في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عيد، عالم الكتب القاهرة ط٤، ١٩٨٩،
(٤٦) الأصول دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ، د.ط، ٢٠٠٠، ص٢٠١
(٤٧) المرجع السابق، ٢٠٤

مصادر البحث ومراجعه:

١. إحياء النحو: د. إبراهيم مصطفى، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر بالقاهرة، ط.٢، ١٩٩٢
٢. الأسس المنهجية للنحو العربي: قاسم، حسام أحمد، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط١، ٢٠٠٦
٣. الأصول دراسة أبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب: د. تمام حسان، عالم الكتب، القاهرة ، د.ط، ٢٠٠٠
٤. أصول التفكير النحوي: د. علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، ط١، ٢٠٠٧

٥. أصول النحو العربي.. في نظر النحاة ورأي ابن مضاء في ضوء علم اللغة الحديث: د. محمد عيد، عالم الكتب القاهرة ط٤، ١٩٨٩
٦. أصول النحوالعربي: د. محمد خير الحلواني، إفريقيا الشرق، المغرب، ط٢، ٢٠١١
٧. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: جودة مبروك محمد مبروك، مكتبة الخانجي القاهرة، ط١، ٢٠٠٢
٨. التعريفات: الجرجاني علي بن محمد الشريف، مكتبة لبنان، ط.١ ١٩٨٥
٩. حاشية الصبان على شرح الأشموني: تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية القاهرة، د.ت، د.ط
١٠. الحدود للرماني عن كتاب الخلاف النحوي في الأدوات: عامر فائل بلحاف، عالم الكتب الحديثة،ط١
١١. الخصائص: أبو الفتح عثمان ابن الجني، تحقيق: محمد علي النجار، المكتبة العلمية مصورة عن دار الكتب المصرية، ١٩٥٢، د.ط
١٢. دلائل الإعجاز: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. محمد رضوان الداية ود. فايز الداية، دار الفكر دمشق، ط١ ، ٢٠٠٧
١٣. شرح الرضى على الكافية: رضي الدين محمد بن الحسن الأستراباذي، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦
١٤. شرح المفصل: موفق الدين بن يعيش النحوي، قدم له: إميل يعقوب، دار الكتب العلمية بيروت، ط١، ٢٠٠١

١٥. ضوابط الفكر النحوي (دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بنى عليها النحاة آراءهم): د.محمد عبد الفتاح الخطيب، دار البصائر القاهرة، د.ت
١٦. طبقات النحويين واللغويين: أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي الأندلسي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف القاهرة،ط٢ ، ١٩٨٤
١٧. العوامل المائة النحوية في أصول علم العربية: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: د. البدراوي زهران، دار المعارف القاهرة، ط٢، ١٩٨٨
١٨. العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: مهدي المخزومي، دار ومكتبة الهلال ، د.ت، د.ط
١٩. الكتاب: سيبويه،أبو بشر عمرو بن عثمان ابن قنبر، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي القاهرة، ط.ت
٢٠. المصباح في علم النحو: المطرزي، أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي، تحقيق: د. عبد الحميد السيد طلب،مكتبة الشباب مصر، ط١ ، د.ت
٢١. المفصل في صنعة الإعراب: الزمخشري جار الله، تحقيق ودراسة: د. كمال جبري عبهري، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة السوربون. (د. ت)
٢٢. النحو الوافي: د.عباس حسن، دار المعارف القاهرة، ط٣ ،١٩٧٤
٢٣. نظرية النحو العربي في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث: د.نهاد الموسى، دار البشير، عمان ،ط٢ ، ١٩٨٧